ISSN: 2519 – 6138 (Print)
E-ISSN: 2663 – 8983(On Line)

TUJR
مجلة جامعة تكريت للحقوق
Tikrit University Journal for Rights

IRAQI Academic Scientific Journals
العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

Tikrit University Journal for Rights
Journal Homepage : http://tujr.tu.edu.iq/index.php/t

كلية القانون
College of Law

The role of the international law in protection of water security

Assist. Dr. YAHYA HASAN JDAYEA

Department of Law, Al-Israa University College ,Baghdad ,Iraq

yahya610@gmail.com

Article info.

Article history:
- Received 9 April 2023
- Accepted 2 May 2023
- Available online 1 Dec 2023

Keywords:
- international law
- water security
- national security
- water ambitions.

Abstract : The issue of the role international law in protecting water security comes to constitute very important issue for many countries of the world after many experts in the issue of international waters witnessed that this issue will witness a lot of conflict, as is the case with (oil) and the research also showed the effects of water shortage in the two continents of Asia And Africa and what countries in these two continents suffer from the effects of water shortage, especially the Arab countries, because of the limited water resources, and the corresponding large increase in the population in these countries, which constitutes a water deficit. After the source countries such as Iran and Turkey a flagrant breach of the rules of international law, that we can say that the research methods depends on more than one methods , the descriptive procedures of the research problem and analytical procedures that we reach to many findings the most important one the increasing of population in the countries of water sources watch can look to it out the problem of water sources . the researcher finds many recommendation one of it the depending on the modern irrigation methods and neglect the tradition way that it use nowadays .the research included an introduction, two topics, four demands, a conclusion, results, recommendations, and a list of sources and references.

© 2023 TUJR, College of Law, Tikrit University

دور القانون الدولي في حماية الأمن المائي

م.د. يحيى حسن جديع

قسم القانون ، كلية الإسراء الجامعة ، بغداد، العراق

yahya610@gmail.com

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام : ٩ / نيسان / ٢٠٢٣
- القبول : ٢ / ايار/ ٢٠٢٣
- النشر المباشر: ١/ كانون الاول/٢٠٢٣

الكلمات المفتاحية :
- **القانون الدولي**
- **الأمن المائي**
- **الأمن القومي**
- **الأطماع المائية**

الخلاصة: يأتي موضوع (دور القانون الدولي في حماية الأمن المائي) ليشكل مسألة بالغة الأهمية للعديد من دول العالم. بعد أن شهد العديد من الخبراء في موضوع (المياه الدولية) بأن هذا الموضوع سيشهد الكثير من الصراع كما هو الحال مع (النفط). وبيّن – البحث – كذلك آثار نقص المياه في قارتي آسيا وإفريقيا، وما تعانيه الدول في هاتين القارتين من آثار نقص المياه، وبالأخص الدول العربية بسبب محدودية الموارد المائية وما يقابلها من زيادة كبيرة في عدد السكان في هذه الدول لما يشكل ذلك من عجز مائي بعد أن قامت دول المنبع كإيران وتركيا باختراق فاضح لقواعد القانون الدولي ،هذا ويمكن القول بأن أسلوب البحث الذي انتهجته في كتابة بحثي هذا باعتمادي على أكثر من منهج منها المنهج الوصفي للمشكلة ومن ثم المنهج التحليلي لها ، وقد ابرز البحث عدداً من النتائج كان من أهمها ارتفاع عدد سكان العالم ولاسيّما في دول المنبع الذي يحكم عليها توافر المياه دون النظر الى دول أخرى . وقد توصل البحث إلى عدد من التوصيات كان أهمها ضرورة الاعتماد على أسلوب ري حديث والابتعاد عن الطرق التقليدية المستخدمة حاليا .

ولقد تضمن البحث على مقدمة ومبحثين وأربعة مطالب وخاتمة ونتائج وتوصيات وقائمة بالمصادر والمراجع.

© ٢٠٢٣, كلية القانون، جامعة تكريت

المقدمة :

لا شك أن موضوع المياه بات مسألة بالغة الحساسية والأهمية في العديد من دول العالم. إذ إنَّ الكثير من الخبراء في موضوع المياه الدولية يتجهون إلى أن العالم سيشهد في هذا القرن, صراعاً حاداً على المياه يشبه إلى حد كبير الصراع على النفط. وهذا ما حصل فعلاً في التوجهات الأخيرة لدولة المنبع لنهري دجلة والفرات تركيا في مناداتها في كثير من المحافل أن المياه هي: ثروة وطنية تشبه ثروة النفط، وأن التعامل القادم سيكون على هذا الأساس, هذا من جانب, ومن جانب آخر أن زيادة عدد السكان في العالم جعلت الكثير من الدول ومنها الدول العربية تواجه وبشكل حاد من آثار نقص المياه ولاسيّما في قارتي آسيا وأفريقيا. لذا باتت الدول العربية وفق هذا المنظور تعاني من تحقق الأمن المائي الذي ينبغي أن يشكل إحدى أولويات الدول العربية بسبب محدودية الموارد المائية الذي يقابله زيادة كبيرة في عدد السكان بشكل ينتج عنه عجز واضح في الموارد المائية التي أثرت بشكل واضح على

اقتصاد وصناعة تلك الدول ومنها العراق بعد أن أصبحت دول منبع المياه مثل: إيران وتركيا تخترق قواعد القانون الدولي المنظمة للمياه بشكل سافر دون أن تأخذ بنظر الاعتبار حاجة العراق وسوريا للمياه.

كما أن غياب إستراتيجية عربية لتحقيق الأمن المائي العربي سيتيح الفرصة لإسرائيل أن تسعى بشكل مستمر للسيطرة على المياه، ومن ثم استغلالها في المحادثات المستمرة حول ما يسمى بمفاوضات السلام.

ولما كانت المياه هي عنصر من عناصر الحرب يندرج تحت سياسة الصراع الذي من الممكن أن تكون إحدى أولوياتها السيطرة على المياه, والذي سيولد حتماً أخطر الحروب وأشرسها كونه يهدد كيان البشر وحياته ووجوده وتاريخه ليس بالرصاص، بل بالتجويع والذي هو أكثر فتكاً بالإنسان الذي سيكون المتأثر الأول بهذا النوع من الحروب.

لذا يجب أن يكون الأمن المائي ولاسيّما الأمن المائي العراقي هو من أولويات الحكومات المتعاقبة كونه ليس شأناً داخلياً صرفاً، بل شأن تتداخل فيه العوامل الاقتصادية والسياسية والإقليمية والدولية, وتتعارض معه المصالح في سبيل السيطرة على المنطقة وخاصة من قبل إسرائيل, تركيا, وإيران, وأثيوبيا كواجهة أمامية لمصالح قوى كبرى.

فضلاً عن محدودية دور القانون الدولي في حماية الدول المتشاطئة ولاسيّما مثل دول المصب من طغيان دول المنبع التي باتت تسابق في خرق قواعد القانون الدولي التي تنظم استخدام المياه الدولية. وخير دليل في وقتنا الراهن هي خروقات دول المنبع: تركيا, وإيران, وأثيوبيا لتلك القواعد القانونية.

ومن أجل الإحاطة بموضوع البحث، لا بُدَّ من تناوله على النحو الآتي:

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث ولاسيما في الشأن المائي العربي نتيجة حتمية للدراسات التي جرت محاولةً التوصل الى طرق للاستقرار المائي وبما يخدم المجتمع بعيدا عن شبح الخوف ولاسيما الدول الواقعة عند مصب الأنهار أو عديمة الموارد المائية .

ثانياً: مشكلة البحث

يمكن تحديد إشكالية البحث بما يأتي :

- ما هي اجراءات القانون الدولي في حماية الآمن المائي ؟ وكالاتي
- مدى التزام دول المنبع في تطبيق قواعد القانون الدولي.
- ما هي الجزاءات المفروضة على الدول المخالفة؟

ولكي نجيب عن هذه التساؤلات وغيرها، لا بُدَّ من التطرق إلى هذا الموضوع بشكل تفصيلي والإلمام بتفاصيله.

ثالثاً: منهجية البحث

إنَّ الدراسات في هذا الموضوع تنطوي على التنوع الواسع في مناهج البحث العلمي وأدوات التحليل للمشكلة, لذلك اعتمدنا على أكثر من منهج في البحث للوصول إلى التكامل المنهجي, منها المنهج الوصفي للمشكلة ومن ثم المنهج التحليلي لها.

رابعاً: فرضية البحث

إنَّ الحقيقة الأساسية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة هي أن دول المنبع للمياه ومنها كل من تركيا وإيران مصدرا للمياه التي تمر بالعراق، وكذلك أثيوبيا مصدر المياه لكل من السودان ومصر وجدا دعماً من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لغرض تحقيق أهداف مشتركة لهما, مما أدى ذلك إلى تفاقم مشكلة المياه ولاسيّما في الوطن العربي، مما أدى ذلك إلى استمرار الصراع بين دول المنبع والدول المتشاطئة معها.

خامساً: تقسيم البحث

تم تقسيم البحث على ما يأتي:

دورالقانون الدولي في حماية الأمن المائي:

المبحث الأول: مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي

المطلب الأول: دور المياه في حفظ الأمن والسلم الدولي

المطلب الثاني: علاقة الأمن المائي بالأمن الوطني.

المبحث الثاني: مساهمة القانون الدولي في استقرار الأمن المائي.

المطلب الأول: الاتفاقات الدولية المنظمة للمياه.

المطلب الثاني: الأطماع الدولية في المياه العربية.

المبحث الأول

مفهوم الأمن المائي وعلاقته بالأمن القومي

يُعدُّ الأمن المائي من المفاهيم العصرية, وقد دخل القواميس الاقتصادية والسياسية حديثاً. إذ عرف الأمن المائي على أنه: كل ما من شأنه معرفة واقع الثروة المائية من حيث المخزون وتنوع المصادر وطرق الاستثمار وكيفية تحسين نوعيته وضمان توافرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري والصناعي, والتوازن البيئي[١].

كما أن بيان مفهوم الأمن المائي يمكن أن يعبر عنه بأنه وضعية مستقرة لموارد المياه يمكنه من الاطمئنان لها، إذ يستجيب فيها عرض المياه للطلب. ولكن حين لا يستطيع عرض المياه أن يلبي الحاجة للمياه أي الطلب فهنا سيكون الأمن المائي منخفضاً على العكس من ذلك عندما يكون المتاح من الموارد المائية أكثر من الطلب عليها, يكون مستوى الأمن المائي مرتفعاً.

وهذا الأمر نسبي وليس مطلق بل ويختلف من دولة إلى أخرى، ويعتمد مفهوم الأمن المائي على أساس جوهري هو الكفاية والضمان عبر الزمن والمكان[٢] أي بمعنى أنه لا بُدَّ من تلبية الحاجات البشرية سواء أكانت من خلال الاستغلال اليومي في الشرب أم الاستخدامات الأخرى للمياه أم من خلال استغلال المياه في الزراعة أو الصناعة مع استمرارية تلبية هذه الحاجات بشكل مستمر ودون التأثير عليها من خلال توفير الحماية لها وحسن استخدامها والبحث المستمر عن موارد مائية أخرى بديلة في حال تعثر موارد المياه التقليدية التي غالباً ما تكون مصادرها خارج البلاد كما هو الحال في العراق وسوريا ومصر والسودان.

لذلك يمكن أن نخلص إلى أن مفهوم الأمن المائي هو عبارة عن: محددات علمية وواقعية وقانونية تسوغ التعامل معها في ظل توافرها أو عدم توفراها, ويمكن تسميته بالندرة والشح في التنظيم المحدد للمخزون المائي الداخل أو المستهلك أو الخارج.

---

(١) جلال, محمد منذر, السياسة المائية التركية في حوض دجلة والفرات وتداعياتها على العراق, مطبعة الفراهيدي للتوزيع والنشر, ٢٠١٤, ص١٧.

(٢) زياد عبد الوهاب, الإطار القانوني للانتفاع بمياه الأنهار الدولية, دار النهضة العربية بمصر سنة ٢٠١٨, ص٥٨.

يبدو إنَّ الأمن المائي غير مسيطر عليه في العقود بسبب قيام دول المنبع أو الدول المتشاطئة الوسط، والتي تقوم بإنشاء العديد من السدود فضلاً عن تلويث المياه المتدفقة نحو دول المصب والذي بحد ذاته يُعدُّ تجاوزاً بل خرقاً لقواعد القانون الدولي, لذلك سيتم تقسيم المبحث على المطالب الآتية:

المطلب الأول: دور المياه في حفظ الأمن والسلم الدولي:

كثيراً ما يتداول الفقهاء مفهوم الأمن والسلم الدوليين ولاسيّما عند نشوء النزاعات بين الدول سواء أكانت هذه النزاعات سياسية أم عسكرية، مما ينتج عن ذلك استخدام القوة العسكرية لفظ مثل هذه النزاعات والتي ستؤثر بشكل واضح على اقتصاد الدول المتنازعة، وخير دليل هو الحرب التي نشبت بين العراق ودول التحالف الدولي بعد احتلال العراق للأراضي الكويتية بسبب استغلال الكويت للنفط وتأثيرها بشكل مباشر على العراق، ثم ما لبثت مشاكل أخرى لا تقل أهمية عن الحروب واستخدام القوة, أخذها المجتمع الدولي بالحسبان بوصفها تهدد الأمن والسلم الدوليين منها المنازعات المستمرة بين الدول المتشاطئة حول المياه من خلال قيام دول المنبع إنشاء السدود خلافاً لما أقرته قواعد القانون الدولي لتنظيم عملية استخدام مياه الأنهار الدولية، لذا أصبحت مسألة إنشاء السدود أمراً متصلاً بمفهوم الأمن القومي للدول وتحقيق الأمن المائي لها. هذا الاندفاع في إنشاء السدود مع الرغبة في السيطرة على المياه لاسيّما لصالح دول المنبع بشكل أكبر[١] يُعدُّ من أهداف دول المنبع. ولو استطلعنا دول العالم لوجدنا أن للمياه أثر كبير في استقرار الأمن والعكس من ذلك يؤدي إلى الحروب المدمرة. وعلى سبيل المثال فقد وقعت خلافات كبيرة بين المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية حول مياه الكورادو التي لم تعد تبلغ خليج كاليفورنيا إلا لماماً نظراً لشدة ما سحب منها من الجانب الأمريكي. لذا وجه وزير الخارجية المكسيكي احتجاجاً ضد المشروع الأمريكي لاستثمار الحوض الفسيح للكورادو الذي يعرض للخطر عملية تغذية جماعات عديدة بالمياه في محافظة (باجا) كاليفورنيا المكسيكي[٢].

في أوربا عموماً فقد فقدت السيطرة على الانتفاع في مياه نهر الراين الذي يقدر طوله: (١٣٢٠) كيلومتراً, والذي ينبع من جبال سويسرا ويصب في بحر الشمال إلاّ بعد أن خضع في إدارته من خلال

---

(١) محمد العربي بوقرة, معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية, دار الفارابي– ليبيا, ٢٠٠٦, ص٢٦٣.

(2) Robin wright, " Bush,s mexico tvip will aim to launch new era in los Angeles Times. 12febrier 2001, نقلاً عن محمد العربي بوقرة

لجنة مركزية لإدارة الملاحة في النهر استمرت هذه اللجنة في السيطرة على النزاعات حتى عام ١٩٦٣، فقد نصت على إنشاء نظام دوري لرئاسة اللجنة المركزية التي تتولى إدارة الملاحة في نهر الراين[١].

وكذلك نهر الدانوب, الذي تمر مياهه في إقليم ثماني دول منها ألمانيا, النمسا, تشيكوسلوفاكيا, المجر, يوغسلافيا, بلغاريا, رومانيا, الاتحاد السوفيتي سابقاً.

أما الأنهار في أفريقيا: فمن هذه الأنهار نهر الكونغو الذي يبلغ طوله (٤٦٥) كم ونهر النيجر (٤١٦٠ كم) ونهر النيل الذي يمر بأزمة استغلاله من قبل أثيوبيا، وسنتحدث عنه في مطلب قادم.

أما الأنهار في آسيا فمن أهم الأنهار الصالحة للملاحة نهر شط العرب ونهر المتكومنغ. نهر شط العرب الذي وقع تحت تأثير السياسة الفاشلة لحكومة ١٩٦٨، مما نتج عنه اتفاقية ١٩٧٥ بين العراق و ايران والتي سميت ب (اتفاقية تقاسم مياه شط العرب)والتي تحكمت بنصف نهر شط العرب بحسب الاتفاقية المشار إليه في الأعلى. أما الأنهار العربية تحديداً فقد كان لها النصيب الأكبر في الاختراقات الأمنية من قبل دول المنبع لاسيّما تركيا وإيران بالنسبة لنهري دجلة والفرات، وكذلك أثيوبيا بالنسبة لنهر النيل.

تركت هذه المشاريع المقامة في دول المنبع تأثيراً كبيراً على المياه العربية منها التأثير المباشر على نهري دجلة والفرات من قبل تركيا وإيران الذي ولّد تأثيراً سلبياً، إذ أنه سيخفض كمية المياه الواصلة إلى سوريا والعراق. إذ إن هذه المشاريع ستستهلك ما يقارب نصف المعدل السنوي لإيرادات نهر الفرات الذي كان يراوح بين (٤٨,٣٠) مليار متر مكعب[٢]، لذا ستكون المياه المتبقية لا تكفي الحاجات المتزايدة لكل من سوريا والعراق. وبالفعل انخفضت المياه بشكل كبير مما يؤدي إلى القلق ولاسيّما بعد إصرار تركيا في إنشاء الكثير من السدود خلافاً لما تقرره قواعد القانون الدولي الخاصة بالمياه، والأخطر من ذلك هو قيام تركيا باستغلال خزين مياه سد أتاتورك في تحويل المياه وهو من المسائل الخطيرة فيما يتعلق باستخدام مياه الأنهار الدولية وهذا بحد ذاته تهديد خطير للأمن المائي العربي في سوريا والعراق.

---

(١) عصام العطية, القانون الدولي العام, مكتبة السنهوري, ٢٠٠٨, ص٣٢٢.

(٢) ناجي, علي حرج, المياه في العلاقات العربية التركية, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٢, ص٣٨٧.

يقابل ذلك ما تفعله إيران في إنشاء العديد من السدود ولاسيّما على الأنهار الداخلة إلى العراق منها, نهر ديالى، نهر الوند، نهر الكارون، والأخطر من ذلك هو قيامها بتسريب مياه ملوثة إلى العراق فضلاً عن توجيه سيول الأمطار نحو الأراضي العراقية.

إنَّ من أخطر التداعيات السلبية للمشاريع المائية في كل من تركيا وإيران هو نوعية المياه، إذ زادت وبشكل كبير المكونات الملوثة للمياه والذي بات يهدد الأمن المائي بشكل كبير نتيجة:

- زيادة ملوحتها نتيجة التبخر من السدود وأعمال البزل التي تجري في الأراضي الداخلة في الزراعة ضمن المشاريع المائية.
- الاستخدام المفرط للسماد الكيمياوي في الزراعة ومخلفات المصانع المقامة على الأنهار.
- طبيعة الأراضي الجبسية وطوبوغرافية المنطقة التي يجري إروائها لأول مرة بعد إنجاز المشاريع.

هذه الخروقات للقانون الدولي ولّدت الكثير من الآثار السلبية على الصحة العامة للفرد العراقي بشكل خاص وعلى الفرد العربي بشكل عام, وكذلك التأثير المباشر على البيئة[١].

إنَّ التداعيات للأمن المائي أخذت منحى سياسي في كثير من الأحداث، إذ إن معظم السياسات التركية الضارة بحقوق العراق وسوريا فيما يتعلق بالمياه قد تبلورت في العهود التي تولى فيها كل من الرئيس (ديميريل) و(توركت أوزال) الرئاسة في تركيا سواء رئاسة الحكومة أم الجمهورية وكذلك فيما يخص الأخير (رجب طيب أردوغان) عند دخولهم المعترك السياسي من بوابة المياه.

إنَّ تسييس المياه لم يكن جديداً بل هو قديم وكانت المياه كثيراً ما تؤدي الدور الأساس في الضغط والإستراتيجيات, فلم تكن أهدافاً اقتصادية بحتة ولا اجتماعية فقط، بل كان الهدف السياسي قابع وأساسي في تلك الاستراتيجيات، وإن كان غير معلن من قبل الأمريكان والكيان الصهيوني, وتركيا وإيران وأثيوبيا.

في هذا الصدد نرى أن الصراع على المياه لم يعد قضية اقتصادية أو تنموية بل أصبحت مسألة أمنية وإستراتيجية وإن قضية المياه ما زالت محل صراع بين دول المصب العربية ودول المنبع. تلك

---

(١) ناجي, علي حرج, المياه في العلاقات العربية التركية, ص٣٨٨.

الصراعات تهدد الدول العربية بالوقوع تحت خط الفقر المائي نتيجة لخضوعها لمحاولات الاستحواذ التركي – الصهيوني وهو ما يتطلب مزيداً من التعاون العربي وتكوين استراتيجية عربية للمياه[١].

وأنا أرى أن الدول العربية منشغلة بمشاكلها الداخلية تاركة موضوع الأمن المائي بيد دول المنبع وابرز دليل على ذلك ما تقوم به الجارتان تركيا وايران فيما يخص مياه دجلة والفرات وكذلك اثيوبيا فيما يخص مياه نهر النيل والذي أدى بالنتيجة الى تفاقم ازمة المياه في هذه الدول .

المطلب الثاني: علاقة الأمن المائي بالأمن القومي

إذا أردنا أن نفهم أولاً معنى الأمن الوطني أو القومي ومعنى الأمن المائي وما هي الرابطة التي تربط بين المفهومين؟

يمكن القول أساساً أن مفهوم الأمن مركب ومعقد لا يخضع لمفهوم واحد أو دلالة أو سلوك أو إستراتيجية واحدة وذلك من حيث أن لكل مفهوم دلالته وسلوكه وإستراتيجيته الخاصة به كما أنه يمكن القول بعدم وجود إجماع حول المقصود بالأمن القومي. إذ شاع استخدام مصطلح الأمن القومي بعد الحرب العالمية الثانية, غير أن جذوره تمتد إلى القرن السابع عشر بعقد معاهدة وستفاليا (١٥ مايو ١٦٤٨) التي أسست لولادة الدولة القومية، لكن ظروف الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي دعت الولايات المتحدة الأمريكية لتكون سبّاقة في الاهتمام بشأن الأمن القومي, إذ أصدرت عام (١٩٤٧م) قانون الأمن القومي والذي تأسس بموجبه الأمن القومي الأمريكي.

أبعاد الأمن القومي:

إنَّ أهم الأبعاد التي يمكن أن نستنتجها من مفهوم الأمن القومي هي:

١- البُعد السياسي:

ويعرّف الأمن ضمن هذا البعد بكونه يدلُّ على سلامة أراضي الدولة واستقلالها السياسي وسيادتها وحمايتها من التهديدات في الداخل والخارج, وذلك لإيجاد الظروف الملائمة لكي تتمكن الدولة من تحقيق أهدافها ومصالحها الوطنية وبذلك يرتبط البُعد السياسي بالأمن السياسي.

---

[١] محمد محمود يوسف, حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية, نشرت هذه الدراسة بوكالة الأخبار " نبأ " والشركة العربية العالمية, ٢٠٢١, ص٩.

٢- البُعد العسكري:

ويمثله الأمن العسكري الذي يُعدُّ البُعد الأكثر وضوحاً لمفهوم الأمن القومي، لذا يجد الكثيرون أن الأمن القومي متمثلاً في القدرة العسكرية للدولة على صد أي اعتداء خارجي.

٣- البُعد الاقتصادي:

يهدف هذا البُعد إلى توفير الأوضاع الملائمة للوفاء باحتياجات المجتمع وتوفير سبل التقدم والرفاه وإنجاح التنمية الاقتصادية المستقلة[١].

لذا يمكن أن نخلص إلى أن مفهوم الأمن القومي أو الأمن الوطني يعبّر عن ظاهرة قانونية وسياسية تتسم بعنصر التنظيم القانوني[٢].

لكن مفهوم الأمن القومي قد أصابه التحديث كما هو غيره، لذا يمكن أن نجمل بعض الأسس والمبادئ الحديثة للأمن القومي منها[٣]:

١- الأمن الوطني لا يحدد بزمان أو مكان لكونه يتسم بالحركة وعدم الجمود ويتطور بحسب الظروف الموضوعية.
٢- تحقيق الأمن الوطني مرتبط بالتنمية الشاملة للدولة.
٣- واجبات الدولة الأساسية حماية شعبها بضمان حماية أفراد المجتمع وضمان حقوقهم وحماية ممتلكاتهم وثرواتهم الطبيعية.
٤- الأمن الوطني يتحقق من خلال تحقيق متطلبات الحياة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
٥- الأمن الوطني هو الأساس في الشرعية الدستورية للدول من خلال قيام الدولة بالتنمية الشاملة. لذا يكون الأمن الوطني هو الحلقة الأولى في الدفاع عن باقي حقوق الدولة والأفراد.

- أبعاد الأمن المائي:

يمكن القول إنَّ الأمن المائي يأتي بشكل ضروري لإدامة الحياة وباقي متطلباتها، فالماء الذي يشغل ثلاثة أرباع الكرة الأرضية فمنه الماء المالح الموجود في البحار ومنه الماء العذب الذي حبا به

---

(١) خالد عبد الرحمن, معاهدة وشغاليا, مجلة ريماك للعلوم الإنسانية والاجتماعية, ليبيا, سنة ٢٠٢٠, ص١٨.
(٢) إحسان المفرجي, النظرية العامة في القانون الدستوري, جامعة بغداد, كلية القانون, ١٩٩٠, ص٣٥.
(٣) سلمان شمران العيساوي, أزمة مياه الرافدين, منشورات زين الحقوقية, بيروت- لبنان, ٢٠١٦, ص٤٠٣.

الله الإنسان للإفادة منه بشكل يومي فضلاً عن سقي المزروعات والحيوان، وكذلك استخدمه الإنسان في التنقل في الأنهار التي تحوي المياه العذبة ، وكذلك ما يوجود داخل الأرض من مياه جوفية.

هذه المياه وزعها الباري عزَّ وجلَّ بشكل متفاوت، فهناك بلدان فقيرة بالمياه وهناك بلدان غنية بالمياه، هذا التفاوت في وفرة المياه بين الدول أدى بشكل ملحوظ إلى بداية النزاعات للاستحواذ على المياه، ومن ثم الإفادة منها. كما أن زيادة عدد السكان في العالم وازدياد الطلب على المياه مع محدودية المياه أو قلتها وفَّر الظرف الملائم لنشوب النزاعات التي تصل إلى حد النزاعات المسلحة.

ولما كان الأمن المائي هو تلبية الاحتياجات المائية المختلفة كماً ونوعاً مع ضمان استمرار هذه الكفاية دون تأثير من خلال حماية وحسن استخدام المتاح من مياه وتطوير أدوات وأساليب هذا الاستخدام بما لا يؤدي ذلك إلى الاعتداء على حقوق الغير من الدول كما هو حاصل حالياً بين العراق وإيران وبين مصر وأثيوبيا.

فإذا كان الأمن المائي يتحقق من خلال المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بشكل أفضل وترشيد استخدامها في الري والشرب والصناعة والمحافظة عليها من التلوث من كل ذلك نجد أن الأمن المائي لا يقل أهمية عن الأمن الوطني[١].

وإذا ما بحثنا أكثر في مفهوم الأمن المائي لأهميته القصوى كونه يُعدُّ أحد المفاهيم العصرية التي دخلت المفاهيم الاقتصادية والسياسية في المدة الأخيرة كونه يمثل أحد الأركان للأمن القومي[٢].

فمن المفيد أن نستعرض بعض التعريفات المهمة للأمن المائي منها:

١- الأمن المائي: يعني المحافظة على الموارد المائية المتوافرة واستخدامها بشكل أمثل والبحث عن مصادر مائية جديدة وتطويرها, ورفع طاقة استثمارها[٣].
٢- الأمن المائي: هو القدرة أو السعي على تأمين الاحتياجات المائية لكل السكان في الوطن العربي ومعرفة واقع الثروة المائية من حيث المخزون وتنوع المصادر, وطرق الاستثمار, وضمان توفرها بالقدر الذي يلبي حاجة الاستهلاك البشري والصناعة والتوازن البيئي[١].

---

(١) سلمان شمران العيساوي, أزمة مياه الرافدين, منشورات زين الحقوقية, بيروت– لبنان, ٢٠١٦, ص٤٠٨.

(٢) منذر حذام, الأمن المائي العربي, الواقع والتحديات, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, ط١, ص١٣.

(٣) خليل محمد محمود, أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي والمصري, مكتبة الأكاديمية, القاهرة, ط١, ١٩٩٨, ص١٨١.

من هنا نلحظ الارتباط الوثيق بين الأمن المائي والأمن القومي . ولا بُدَّ من الإشارة إلى علاقة الأمن المائي بالأمن البيئي ،والذي يعني به هو اكتفاء الإنسان من مياه صحية ، وهواء نقي ، وأرض متماسكة . وهنا لا ننسى علاقة الأمن المائي بالأمن الإنساني باعتبار أن الأمن البيئي يشكل احد ابعاد ومفهوم الآمن الإنساني . لذا وضعت العديد من الهيئات الدولية والمنظمات الحكومية مجموعة من الآليات لحماية الأمن المائي, إذ أصدرت الأمم المتحدة بخصوص الحق في الأمن المائي عن طريق مجلس حقوق الإنسان الذي تم إنشاؤه من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم ٢٠٠٦/٣/١٥ وإن أول قرار صدر له في (٢٠١٠/١٠/١) حول الحق في مياه الشرب والتهديدات الصحية[٢].

أدناه مخطط بسيط لمنظومة الأمن الوطني

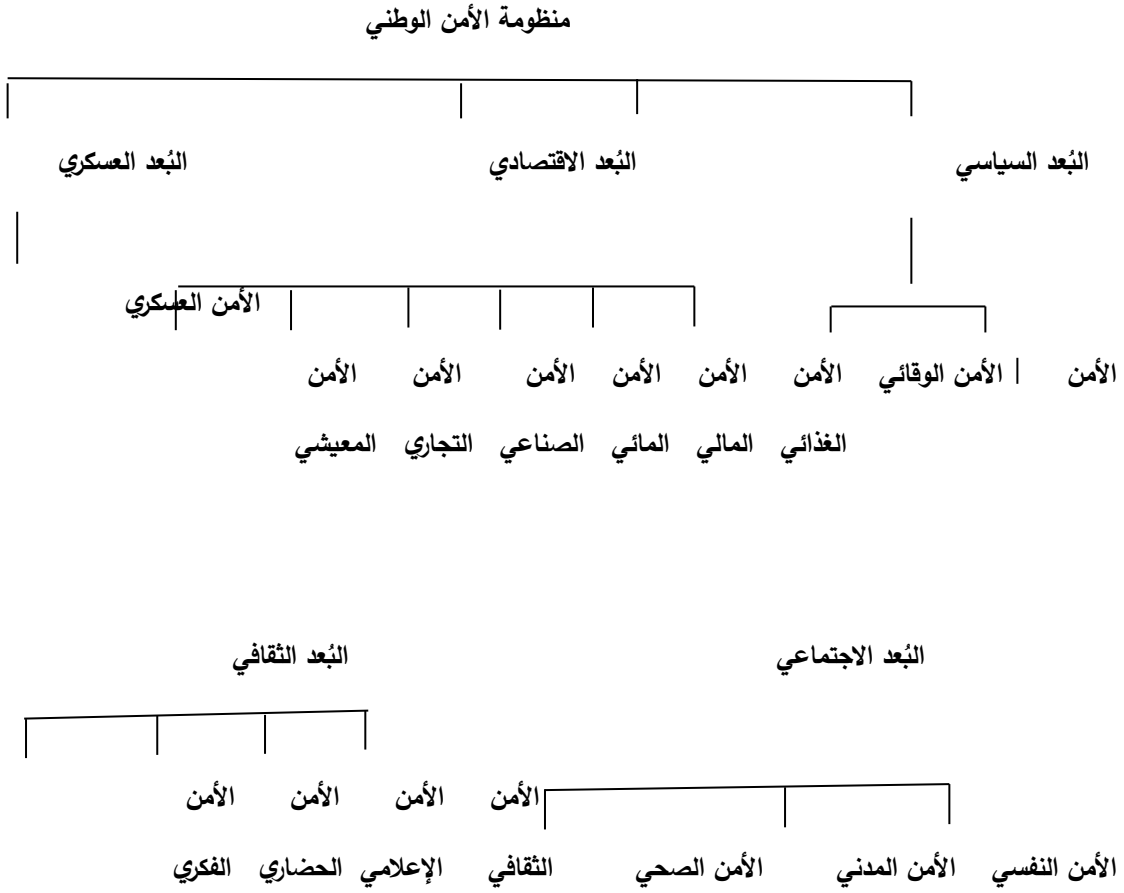

المصدر: د. سلمان شمران العيساوي، أزمة مياه الرافدين، مصدر سابق، ص ٤٠٥.

---

[١] إبراهيم أحمد سعيد, الأمن المائي العربي واستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي, مجلة شؤون عربية, العدد١١١, ٢٠٠٠, ص٦٦.

[٢] أثمار ثامر هامل, استخدام الأنهار الدولية والأغراض غير الملاحية, مكتبة القانون المقارن, ٢٠٢١, ص٥٧.

المبحث الثاني

مساهمة القانون الدولي في استقرار الأمن المائي

إنَّ القانون الدولي يسعى بشكل حثيث لجعل دول العالم في منأى عن الحروب سواء أكانت هذه الحروب قد نشبت بسبب اقتصادي أم حدودي أم بسبب اعتداء على سيادة دولة من دول العالم.

لكن وبعد أن تطورت وفرضت ذاتها في العلاقات بين الدول اتجهت الأنظار الى الأنهار التي تخترق مجاريها دولتين أو العديد من الدول فكانت أول إشارة لمفهوم النهر الدولي في معاهدة باريس للسلام المنعقدة بتاريخ ١٨١٤/٥/٣٠ والتي عقدت نتيجة اتساع نطاق التجارة الدولية والحاجة الماسة إلى استخدام الأنهار الصالحة للملاحة والنقل الدولي والحد من الصراعات الدولية حول استخدام الأنهار بين الدول ذات الشأن.

ثم ما لبثت النظرة الدولية ترتبط بالملاحة ارتباطاً وثيقاً سواء أكانت الأنهار المستخدمة للملاحة أنهاراً حدودية أم أنهاراً يخترق مجراها أكثر من دولة[١].

وهكذا بدأت تظهر استخدامات أخرى للأنهار الدولية غير الملاحة مما أدى ذلك إلى تطور مفهوم النهر الدولي (فهو ذلك المجرى المائي الذي يجتاز أراضي دول عديدةوله منبع ومصب)وكذلك مفهوم النهر الدولي في الشريعة الإسلامية فقد حددته بانه (النهر الذي تجري مياهه في أكثر من دولة)[٢]. إلى أن تبناه مؤتمر القانون الدولي المنعقد في سالزبورغ عام ١٩٦١, ولغرض الاطلاع أكثر سوف يتم تقسيم هذا المبحث على مطلبين:

المطلب الأول: أهم الاتفاقيات الدولية في مجال المياه الدولية

لقد أخذ القانون الدولي في وضع القواعد المنظمة لاستخدامات المياه الدولية بعد أن برزت الحاجة الملحة لهذه الثروة والتي أسفر عنها العديد من المنازعات بين الدول ولاسيما بين دول المنبع ودولة المصب. وقبل الدخول الى القانون المكتوب لا بُدَّ من تسليط الضوء على القواعد العرفية التي

---

(١) صبحي أحمد زهير العادلي, أهم الاتفاقات الدولية في مجال المياه الدولية, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠٥, ص١٧.

(٢) صبحي أحمد زهير ،المرجع السابق ص ٩٨.

نشأت عن ممارسات الدول التي تحترم تلك القواعد لقناعتها بتكرارها وتطبيقها بشكل مستمر وأصبحت مألوفة لكونا تجد الحلول المناسبة لها ثم استمرا الى أن بدأ القانون المكتوب يلقي ثمارفقد عملت لجنة القانون الدولي التابعة للجنة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة من عام ١٩٧٠ ولغاية عام ١٩٩٢ إلى إعداد قانون حول استخدام المجاري المائية في الأغراض غير الملاحية. وقد اعتمدته اللجنة في قراءته الأولى عام ١٩٩١ وفي قراءته الثانية عام ١٩٩٤ ثم نوقشت مواده الثلاثة والثلاثون من قبل فريق عمل جامع في تشرين الأول ١٩٩٦ وفي آذار عام ١٩٩٧، ومن ثم اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٩٧/٥/٤. أي بمعنى أن هذا القانون بقي مدة (٢٧عاماً) حتى رأى النور ليسهم ولو بشكل بسيط في استقرار الدول من ناحية الأمن المائي وإبعادها عن النزاعات الدولية.

أهم الاتفاقات الدولية حول المياه:

أولاً: اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦

إنَّ العديد من الاتفاقيات قد صدرت لغرض تنظيم استخدام المياه منذ بداية القرن العشرين، إلاّ أن أبرز هذه الاتفاقيات هما اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٦٦ واتفاقية ١٩٩٧ وسنقوم باستعراض هاتين الاتفاقيتين.

فاتفاقية هلسنكي نظمت العديد من المواد منها المادة الرابعة والخامسة في قسمها الثاني التي نظمت تحديداً واضحاً لمفهوم استخدام المياه لغرض النهر الدولي[١].

فقد ركزت هذه المادة على أنه كل دولة لها حقوق متساوية ومتلازمة مع باقي دول المجرى.

أما المادة الخامسة من هذه الاتفاقية فقد أوضحت بأن المقصود بالأنصبة العادلة والمعقولة يتحدد لكل حالة خاصة في ضوء العوامل المتصلة كلها وقد نصت بعضها على:

١- جغرافية الحوض بمعنى امتداد حوض الصرف داخل كل دولة من دول الحوض.
٢- تعداد السكان الذين يعتمدون على مياه الحوض في كل الدول المشاركة فيه.
٣- مدى إمكان تعويض واحدة أو أكثر من دول الحوض دون تسبب في ضرر كبير لدولة أخرى[٢].

---

[١] عبد الله مرسي العقالي, المياه العربية بين خطر العجز ومخاطر التبعية, مركز الحضارة العربية, الجيزة, سنة١٩٩٧, ص .

[٢] صبحي أحمد زهير العادلي, مرجع سابق, ص٢٣٨.

هذه الاتفاقية لا بُدَّ أنها قد أسهمت بشكل ملحوظ على كيفية استخدام المياه بما لا يضر أو يؤثر على الأمن المائي لباقي الدول المتشاطئة معها, لكن للأسف إن هذه الاتفاقية قد تم خرق بنودها من قبل دول المنبع وعلى أثر ذلك بدأت النزاعات تظهر مرة أخرى بين الدول.

ثانياً: مؤتمر ماردل بلانا

إنَّ هذا المؤتمر عقد في الأرجنتين في مدينة ماردل بلانا في مارس ١٩٧٧ ويُعدُّ هذا المؤتمر الأول للأمم المتحدة حول المياه ومن توصيات هذا المؤتمر[١]:

١- ضرورة تعاون دول الموارد المائية المشتركة بما يزيد الترابط الاقتصادي والبيئي بين هذه البلدان.
٢- عند استخدام وإدارة المياه المشتركة من قبل إحدى الدول يجب أن تراعي حقوق باقي الدول المشاركة في هذه المياه.
٣- حقوق الدول المشاركة يجب أن تكون على أساس منصف وعادل لتعزيز ودعم التضامن والتعاون الدولي.
٤- تدعيم الجهود الخاصة بإقرار القانون الدولي المتعلق بالمياه.

ثالثاً: اتفاقية الأمم المتحدة لاستخدام مجاري المياه في غير أغراض الملاحة ١٩٩٧

إنَّ تطور أزمة المياه بين الدول والتي باتت تنذر بوقوع حروب دامية دأبت الأمم المتحدة إلى اتخاذ العديد من التدابير والاتفاقيات لغرض إبعاد الدول عن المنازعات بسبب المياه وفعلاً في ١٩٩٧/٥/٢١ اعتمدت الأمم المتحدة اتفاقية جديدة حول قانون استخدام مجاري المياه الدولية للأغراض غير الملاحية ومن خلال ملاحظة الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية والتي كان عددها قليل نلحظ أن هناك دول لم توقع على هذه الاتفاقية وهي كل من (الصين و تركيا وبوروندي).ويرى الباحث أن السبب في التأخير عن التوقيع أو المصادقة هو اعتماد تلك الدول على الاتفاقيات الثنائية .

إنَّ اعتماد هذه الاتفاقية وفتح باب التوقيع عليها يُعدُّ تتويجاً لجهود كبيرة بذلتها لجنة القانون الدولي على مدى أكثر من ربع قرن. وإن كانت الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ لعدم توافر العدد اللازم من التصديقات الذي حددته المادة (٣٦) من الاتفاقية بـ(٣٥) تصديقاً علماً أن عدد الدول الموقعة (١٦) دولة وهي الدول التي وقعت أو صادقت عليها.

---

[١] ملك شقلب, الصراع حول المياه في الدول العربية والدول المجاورة, مكتبة الوفاء القانونية, الإسكندرية, ٢٠١٩, ص١٣.

والجدول في الأدنى يبين عدد الدول التي وقعت على هذه الاتفاقية (١٦) دولة أما الدول التي صادقت عليها ولم توقع فقد بلغت (٣١) دولة[١]:

التسلسل	اسم الدولة	تاريخ التوقيع	تاريخ المصادقة
١-	فنزويلا	١٩٩٧/٩/٢٢	ـــــ
٢-	فلندا	١٩٩٧/١٠/٣١	١٩٩٨/١/٢٣
٣-	سوريا	١٩٩٧/٨/١١	١٩٩٨/٤/٢٠
٤-	البرتغال	١٩٩٧/١١/١١	ـــــ
٥-	النرويج	١٩٩٨/٩/٣٠	ـــــ
٦-	جنوب أفريقيا	١٩٩٧/٨/١٣	١٩٩٨/٩/٣٠
٧-	الأردن	١٩٩٨/٤/١٧	١٩٩٩/٦/٢٢
٨-	البارغواي	١٩٩٨/٨/٢٥	ـــــ
٩-	كوتادبلفوار	١٩٩٨/٩/٢٥	ـــــ
١٠-	لبنان	ـــــ	١٩٩٩/٩/٢٥
١١-	هنغاريا	١٩٩٩/٧/٢٠	٢٠٠٠/١/٢٦
١٢-	اليمن	٢٠٠٠/٥/٢٧	ـــــ
١٣-	السويد	ـــــ	٢٠٠٠/٥/١٧
١٤-	هولندا	٢٠٠٠/٣/٩	٢٠٠١/١/١٩

[١] صبحي أحمد زهير, مرجع سابق, ص٢٢٢.

١٥-	العراق	ـــــ	٢٠٠١/٧/٩
١٦-	ناميبيا	٢٠٠٠/٥/١٩	٢٠٠١/٨/٢٩
١٧-	قطر	ـــــ	٢٠٠٢/٨/٢٨
١٨-	ليبيا	ـــــ	٢٠٠٥/٦/١٤
١٩-	ألمانيا	١٩٩٨/٨/١٣	٢٠٠٧/١/١٥
٢٠-	أوزبكستان	ـــــ	٢٠٠٧/٩/١٤
٢١-	تونس	٢٠٠٠/٥/١٩	٢٠٠٩/٤/٢٢
٢٢-	اسبانيا	ـــــ	٢٠١٠/٩/٢٤
٢٣-	غينيابيساو	ـــــ	٢٠١٠/٥/١٩
٢٤-	نيجيريا	ـــــ	٢٠١٠/٩/٢٧
٢٥-	اليونان	ـــــ	٢٠١٠/١٢/٢
٢٦-	فرنسا	ـــــ	٢٠١١/٢/٢٤
٢٧-	بوركينافاسو	ـــــ	٢٠١١/٣/٢٢
٢٨-	المغرب	ـــــ	٢٠١١/٤/١٣
٢٩-	الدنمارك	ـــــ	٢٠١٢/٤/٣٠
٣٠-	لوكسمبورغ	١٩٩٧/١٠/١٤	٢٠١٣/٦/٨
٣١-	بينين	ـــــ	٢٠١٢/٧/٢٥
٣٢-	تشاد	ـــــ	٢٠١٢/٩/٢٦
٣٣-	إيطاليا	ـــــ	٢٠١٢/١١/٣٠

٣٤-	النيجر	ـــــ	٢٠١٣/٢/٢٠
٣٥-	مونتي نيكرو	ـــــ	٢٠١٣/٣/٢٤
٣٦-	المملكة المتحدة	ـــــ	٢٠١٣/١٢/١٣
	المجموع	١٦	٣١

إنَّ ما يثير الاستغراب في هذه الاتفاقية أن معظم الدول العربية التي تُعدُّ صاحبة مصلحة في إقرار هذه الاتفاقية وتصديقها مثل مصر والسودان لم تبادر إلى تصديقها بل الغريب في الموضوع أن مصر كانت من الدول التي امتنعت عن التصويت, وهذا ما جعلها تمر في أزمة مياه ضائقة هي والسودان من خلال استغلال أثيوبيا لمياه النيل كونها دولة منبع.

إن هذه الاتفاقية قد برزت أهميتها من خلال:

- اعتبارها منظمة لاستخدام مياه النهر الذي يمر بأكثر من دولة.
- من خلال إرشاد الدول إلى كيفية الاستخدام الأمثل لمياه النهر ضمن الحدود المعقولة التي لا تضر بالدول الأخرى المتشاطئة.
- لقد اشترطت هذه الاتفاقية فضلاً عن عدم إحداث ضرر للغير هو إجبار تلك الأضرار إذا ما حدثت في دولة من الدول المتشاطئة.
- إضافة الى المشاركة العادلة ، والتعاون بين الدول المتشاطئة من خلال تبادل المعلومات والتشاور في ما يخص المشاريع التي من المزمع إنشاؤها على مجرى النهر .

على الرغم من الأهمية القصوى لهذه الاتفاقية، بل يمكن أن نعي بشكل جلي إلى أن امتناع تركيا وإيران عن التوقيع على هذه الاتفاقية ما هو إلاّ استمرار في التجاوز على حقوق العراق المائية وتعريض أمنه المائي والاقتصادي إلى الخطر.

المطلب الثاني: الأطماع الدولية في المياه العربية

إنَّ موقع منطقة الوطن العربي في مناخ جاف وقلة الأمطار ساعد على تفاقم أزمة المياه العربية لاسيّما وأن الأمن المائي العربي يواجه مشكلة أساسية فضلاً عن قلة الأمطار ألا وهي أن الأنهار الكبرى في الوطن العربي مثل(النيل, الفرات, دجلة) تنبع من خارج أراضيه وتشاركه فيها دول أخرى, كما أن هذه الأنهار تمثل ٦٠٪ من الموارد السطحية الكلية للبلاد العربية[١].

إنَّ أزمة المياه في الشرق الأوسط يمكن أن نردها إلى عوامل عدة منها[٢]:

١- إن الصراعات في منطقة الشرق الأوسط أدت إلى ضعف بل انعدام التعاون بين دول الأحواض المائية على إدارة مصادر المياه.
٢- تمادي إسرائيل في سحب ما تبقى من المياه العربية كالليطاني واليرموك وربما نهر النيل مؤخراً.
٣- قيام تركيا باستكمال مشاريعها المائية منها سد أتاتورك وسد اليسو أثر على إطلاقات المياه نحو العراق وسوريا.
٤- إن إسرائيل تكاد تكون طرفاً في كل مشاكل المياه، فهي طرف مع الأردن وسوريا ولبنان وطرف مع مصر من خلال أثيوبيا وكذلك طرف مع تركيا, فقد اتضح أخيراً وجود ما يشبه التعاقد على أن تقدم تركيا بإمداد إسرائيل بكميات هائلة من مياه الفرات عن طريق ناقلات ضخمة بما يؤثر تماماً على حصة كل من سوريا والعراق من مياه النهر، والدليل على أطماع الكيان الصهيوني هو قيامه بمفاوضات مع تركيا استمرت سنتين وبعدها تم التوقيع على اتفاقية عام ٢٠٠٤ تنص على شراء الكيان الصهيوني المياه من تركيا طيلة عشرين عاماً بواقع خمسين مليون م٣ من مياه الشرب كل عام [٣] .

ولأهمية هذا الموضوع سنستعرض بعض الأطماع الدولية بالمياه العربية بعد أن باتت تلك الدول العربية غير مهتمة ببناء السدود لتأمين حاجة شعوبها للمياه ..

---

(١) عبد الله مرسي العقالي, المياه العربية بين خطر ومخاطر التبعية, مركز الحضارة العربية, الجيزة, ١٩٩٧, ص١٩.

(٢) إبراهيم حسن حميدة, مشاكل مصادر المياه في الوطن العربي, دراسة مقدمة لندوة استصلاح الأراضي الصحراوية, المنعقدة في كلية الزراعة, جامعة القاهرة, ١٩٩٠, ص١٨.

(٣) سلمان شمران ، مرجع سابق ص ٢٢٢.

الأطماع الدولية بالمياه الدولية:

أولاً: الأطماع الصهيونية في المياه العربية

إنَّ الحركة الصهيونية تمحورت أغلب إستراتيجياتها على أهمية المياه كونها عصب الحياة لدولة إسرائيل القادمة وأن (بن غوريون) أعلن أن اليهود يخوضون مع العرب معركة المياه وعلى ضوء نتائج هذه المعركة يتوقف كيان اليهود في فلسطين[١].

ولغرض معرفة أطماع الكيان الصهيوني في الأنهار العربية، يمكن توضيح ذلك بما يأتي:

١- أطماع الكيان الصهيوني بنهر لبنان الليطاني:

أوضحت إسرائيل عندما احتلت الأراضي بحجة أنها تؤمن مدينة الجليل لكن الحقيقة هي احتلال أراضي الجنوب اللبناني لغرض السيطرة على مياه الليطاني وسوق مياهه نحو إسرائيل للإفادة منه بدلاً من أن تذهب مياهه نحو البحر, وهذا ما أدّعوه في مناسبات عديدة.

وكذلك نهر الوزاني الرافد الرئيس لنهر الحاصباني أيضاً قيام إسرائيل بإقامة شبكة تحتية تم من خلالها الاستيلاء على مياه جوفية في جنوب لبنان ويجري ضخها إلى بحيرة طبريا[٢].

٢- الأطماع الصهيونية في مياه نهر اليرموك:

إن من أهم المشروعات التي برزت بعد سنوات قليلة من احتلال القوات الإسرائيلية لفلسطين عام ١٩٤٨ هو مشروع الإنماء الموحد لموارد نهر الأردن.

إنَّ نهر الأردن يبدأ من نقطة التقاء روافده الثلاثة (الحاصباني، الدان، بانياس) ويمتد حتى مصبه شمال البحر الميت. إن الكيان الصهيوني قد أوضح أطماعه في مياه نهر اليرموك من خلال تقرير نشر بعنوان(خطة المياه في الشرق الأوسط في ظل السلام) جاء فيه أنه إذا تم تخزين مياه

---

(١) عبد الله مرسي العقالي, مرجع سابق, ص١٣٠.

(٢) ظافر بن خضراء, إسرائيل وحرب المياه القادمة, دار كنعان للدراسات والنشر, دمشق, ٢٠٠٠, ص١٦٥.

اليرموك في بحيرة طبريا فإنه سيصبح من الضروري حفر قناة تحت مجرى النهر وإنشاء محطة ضخ لإعادة المياه في الصيف إلى الممر النهري[١].

تعني هذه المعطيات أن ما يقارب من نصف المياه التي ستتحول من نهر اليرموك إلى طبريا لن تستخدم، إذ أن كميات المياه التي ستحصل عليها إسرائيل من الأردن ستستعين باحتياجاتها عن طريق ضخها نحو إسرائيل[٢].

٣- الأطماع الصهيونية في المياه السورية:

إنَّ الأطماع الصهيونية لم تتوقف على دولة واحدة بل تعدتها إلى العديد من الدول وهذه المرة كانت الأطماع في المياه السورية، إذ قامت إسرائيل بوضع مشروع (المياه الوطني) الذي قام على الإفادة من مياه بانياس السوري، إذ كانت موارد الجولان السورية عاملاً إستراتيجياً لإسرائيل وسبباً رئيساً لحرب ١٩٦٧ العدوانية التي استولت فيها على مصادر المياه في الجولان وأكدت إسرائيل أنها لن تتزحزح عن هذه المنطقة أي منطقة الجولان كما أنها لن تعيد هضبة الجولان إلى سوريا بل أقامت العديد من المستوطنات والمشاريع المائية فيها[٣].

٤- الأطماع الصهيونية في مياه نهر النيل:

أبرز ما يهدد الأمن العربي في نهر النيل هو دخول الكيان الصهيوني طرفاً في الصراع من خلال أثيوبيا، وكذلك قيام خبراء المياه الصهاينة في إقامة مشاريع تقام على نهر النيل في أثيوبيا بهدف الضغط على مصر والسودان لإرغامهما فيما بعد للموافقة على تخصيص جزء من مياه النيل في النقب عبر سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية, لذلك أصبح اهتمام الكيان الصهيوني بمياه النيل منهجاً ثابتاً في استراتيجيته[٤].

٥- الأطماع الصهيونية في مياه دجلة والفرات:

---

(١) اليشع كالي ، خطة المياه في الشرق الأوسط ، نشرة معرفة مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة، ١٩٩١ ، ص٩٩.

(٢) جورج المصري, الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية, مركز الدراسات العربي- الأوربي, باريس, ٢٠١٥, ص٦٨.

(٣) سلمان شمران, أزمة مياه الرافدين, مرجع سابق, ص٢٧٦.

(٤) سالم محمد عبود, صناعة العطش, مرجع سابق, ص١٤١.

لما كان العراق ليس له حدود مشتركة مع الكيان الصهيوني ، ولم تكن هناك مصلحة مشتركة معه فيما يدور في حوض دجلة والفرات ، غير ان هناك مياها مشتركة بين العراق وسوريا باعتبار أن (الفرات)يمر خلال الدولتين ، ولما كانت سوريا من دول المواجهة مع إسرائيل، لذا بدأ الأفكار الصهيونية تتقارب مع تركيا وهذا بدوره افرز اهتماما صهيونيا بمشروع (الكاب) بل عرض على الأتراك تقديم المساهمة والخبرات والتكنولوجيا في مجال الزراعة في هذا المشروع ليس حباً في تركيا بل هو تخطيط لزيادة مشكلة المياه من خلال التأثير الاقتصادي على الغذاء وعلى الطاقة الكهربائية في كل من سوريا والعراق مما يجعل حاجتها إلى الاستيراد في الدول العربية فضلاً عن قيامه بسد العجز المائي للكيان بسبب الهجرة اليهودية المتزايدة بحسب زعمه [١].

ثانياً: الأطماع التركية في مياه دجلة والفرات

إنَّ التصرفات التركية في استغلال المياه من خلال استحواذها على حصة العراق المائية ينبع من خفايا سياسية وخاصة من لواء الاسكندرونة وصراعها الواضح مع سوريا في هذا الخصوص وقيامها بحجب المياه عن سوريا من خلال نهر الفرات.

إنَّ تركيا وهي دولة منبع لنهري دجلة والفرات لا تحتاج إلى هذه الكمية من المياه التي تخزنها، بل هي وسيلة ضغط على العراق وسوريا يقف وراءه الكيان الصهيوني. إن خزن المياه على حساب حصة العراق وسوريا المائية أصبح وبالاً وخطراً على تركيا ولاسيّما بعد الزلازل المدمرة التي وقعت في تركيا في ٦/شباط/٢٠٢٣.

ثالثاً: الأطماع الإيرانية في روافد المياه الداخلة إلى العراق

إنَّ الأطماع الإيرانية لم تكن حديثة، بل هي نتيجة إفرازات سياسية قديمة لم تستقر بين العراق وإيران طيلة المدة السابقة، كما أن إيران تحاول دائماً إقامة العديد من السدود على الروافد التي تغذي نهر دجلة بالمياه منها (نهر الكارون ونهر الكرخة والزاب الأعلى والزاب الأسفل ونهر ديالى) دون أن يكون للعراق رأي في إنشائها تبعاً لقواعد القانون الدولي.

لذا بدأت إيران محاربة العراق مائياً, فقد بدأت إيران بحجب المياه بل وقطعها عن العراق فقد بلغ ما مجموعه (٤٤) رافداً بين قطع مياهها نحو العراق وبين إعادة اتجاهها نحو الأراضي الإيرانية.

---

[١] سالم عبود ، مرجع سابق ،ص١٤٢

إنَّ حجب إيران للمياه عن الروافد التي تغذي نهر دجلة بشكل مباشر بنسب تتراوح ما بين (٦٠-٧٠) بالمائة مما أثر سلباً على المشاريع التنموية في العراق[١].

[١] ملك شقلب, الصراع حول المياه, مرجع سابق, ص١١٣.

الخاتِمــة

إنَّ الأحداث السياسية التي جرت في العديد من الدول التي أدت إلى تفككها إلى دويلات صغيرة، كما حدث للدولة العثمانية التي كانت تحتضن نهري دجلة والفرات واللذان كانا يعدّان نهرين وطنيين بالنسبة لها من المنبع حتى المصب أصبحا تهرن دوليان بعد تفكيكها، ولذلك أصبح نهرين دوليين تنطبق عليهما جميع الشروط القانونية كونها يمران بأكثر من دولة، ونتيجة لهذا التفكيك أخذت الدول بالبحث عن مصالحها، حتى ولو كان ذلك على حساب دول مجاورة أخرى، وهذا ما حصل بالضبط لكل من العراق ومصر.

نعم، إن موضوع الأمن المائي بات موضوعاً مهماً وجزءاً لا يتجزأ من الأمن القومي لاسيّما للبلدان المتشاطئة بعد أن أصبحت الأمور تتطور بشكل متسارع لسببين مهمين، أولهما: زيادة عدد السكان من جهة، وقلة مصادر المياه من جهة أخرى، ويمكننا القول أن الوضع المائي العربي لا يمكن فصله عن الحالة السياسية والاقتصادية والأمنية، وكل هذا يقدّم دلالات وبراهين ثابتة على أن التحديات القادمة هي تحديات كبيرة وخطرة جداً.

لذا أصبح لزاماً على الدول العربية ألا تركن للانتظار حتى وقوع الكارثة، بل عليها البحث عن مصادر المياه وذلك يتأتى باستغلال علاقاتها الاقتصادية مع دول المنبع، للمحافظة على أمنها المائي الذي يمثل عصب الحياة. كما لم يعد مقبولاً أو مسموحاً به تحكم دول المنبع للمياه من خلال مقابلة ذلك باستغلال الورقة الاقتصادية للحد من هذا الاستغلال.

كما علينا أن لا ننسى أطماع الكيان الصهيوني بالمياه العربية، إذ هي كبيرة وخطيرة.

إنَّ مطامع الكيان الصهيوني كبيرة جداً وخطيرة متمثلة باستخدام المياه كعنصر أساسي في الصراع العربي – الصهيوني كون المياه تمثل أحد أهم العناصر الاستراتيجية الصهيونية سياسياً وعسكرياً، لارتباطها بخططه التوسعية والاستيطانية في الأراضي العربية.

كما وأن الكيان الصهيوني لم يكتفِ بذلك فقد بدأ التنسيق الحثيث مع دول منبع الأنهار العربية كنهري دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا للضغط عليها بغية سحب المياه إلى أراضيها عن طريق (أنابيب السلام) وكذلك التنسيق مع أثيوبيا فيما يخص نهر النيل لغرض الضغط على مصر، ليس هذا فقط بل هو دخول الولايات المتحدة الأمريكية على خط استغلال ثروات الدول التي تحتلها ، وهذا ما حصل للعراق، والسيطرة على موارده المائية والنفطية، والتحكم في الخطط المائية، وعلى مقاليد صنع القرار المائي. وهذا ما أتاح بشكل واضح تحقيق مصالح واستراتيجية الكيان الصهيوني وذلك عن طريق تحقيق مطامعها في مياه دجلة والفرات دون معارضة من جانب العراق وسوريا.

ولا ننسى من أن هناك سعياً أمريكياً لتأسيس مناطق نفوذ من دول منبع نهر النيل ووسط إفريقيا. كل هذا أثّر بشكل كبير على الأمن المائي سواء أكان ذلك في العراق أم سوريا أم السودان أم مصر. وذلك على الأمن المائي الأردني.

النتائج

من خلال هذا البحث البسيط في الأمن المائي العربي وكيفية الحفاظ عليه يمكن لنا إيضاح بعض النتائج والتوصيات منها:

١- إنَّ التحديات القادمة حول المياه هي تحديات كبيرة وخطيرة جداً ودخلت ضمن إستراتيجيات العديد من الدول العظمى دون الاعتماد على استخدام السلاح للسيطرة على الدول.
٢- إنَّ ارتفاع عدد سكان العالم وخاصة في دول منبع المياه يحتم عليها توفير المياه دون النظر إلى دول أخرى تشترك معها في المياه.
٣- تسارع الأطماع للدول المعادية لهذه الأمة جعلها تفكر في احتلال العديد من الأراضي العربية للسيطرة على المياه.
٤- إنَّ مشكلة مياه العراق مع الدول المتشاطئة هي مشكلة سياسية مركبة ومعقدة تؤثر عليها عوامل أخرى لا يمكن حلها إلا بعد إنهاء تلك الحالة السياسية المتشنجة باستمرار.
٥- إنَّ جميع الدول العربية صاحبة مشكلة المياه هي دول كثيراً ما تركن للخضوع الدولي دون أن تتحد لأخذ موقف عربي شجاع إزاء تلك الأطماع في المياه العربية.

التوصيات:

١- لا بُدَّ من تشكيل آلية جديدة لإدارة العلاقات مع دول حوض المياه العربية أو مجلس قومي عربي لإدارة ملف الأمن المائي العربي.
٢- لا بُدَّ من تأهيل كوادر معنية بالتفاوض مع دول المنبع المجاورة تتمتع بعلمية قانونية سياسية والابتعاد عن الخنوع والخضوع لرغبات دول المنبع.
٣- على الدول العربية ومنها العراق الاعتماد على أساليب ري حديثة والابتعاد عن تبذير المياه.
٤- بناء سدود حديثة للسيطرة على المياه ومنع تسربها نحو البحر بشكل غير مفيد.
٥- استخدام ورقة الاقتصاد للتأثير على دول المنبع كما هو حاصل في العراق حيث أغلب استيراد العراق هي من إيران وتركيا, فلو استخدم الاقتصاد في الضغط على تلك الدول لإنصاف العراق وإعطائه استحقاقاته المائية.

المصادر

١٠- خليل محمد محمود, أزمة المياه في الشرق الأوسط والأمن القومي العربي, القاهرة, ١٩٩٨.

١١- عبد الله مرسي العقالي, المياه العربية بين خطر ومخاطر التبعية, مركز الحضارة العربية, ١٩٩١.

١٢- صبحي أحمد زهير العادلي, النهر الدولي, المفهوم والواقع في بعض أنهار المشرق العربي, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, ٢٠٠١.

١٣- ملك شقلب, الصراع حول المياه في الدول العربية والدول المجاورة, مكتبة الوفاء القانونية, الإسكندرية.

١٤- ظافر بن خضراء, إسرائيل وحرب المياه القادمة, دار كنعان للنشر, دمشق, ٢٠٠٠.

١٥- جورج المصري, الأطماع الإسرائيلية في المياه العربية, مركز الدراسات العربي, باريس, ٢٠١٧.

١٦- سالم عبود, صناعة العطش, مكتبة الكنوز, بغداد, ٢٠٢٠.

١- أثمار ثامر جامل, استخدام الأنهار الدولية في الأغراض غير الملاحية.
٢- إحسان المفرجي, النظرية العامة للقانون الدستوري، جامعة بغداد، كلية القانون ، ١٩٩٠.
٣- زياد عبد الوهاب النعيمي, الإطار القانوني للانتفاع بمياه الأنهار الدولية, دار النهضة, ٢٠١٨.
٤- سلمان شمران العيساوي, أزمة مياه الرافدين, منشورات زين الحقوقية, بيروت, ٢٠١٦.
٥- عصام العطية, القانون الدولي العام, مكتبة السنهوري, ٢٠٠٨.
٦- محمد العربي بوقرة, معارك المياه من أجل مورد مشترك للإنسانية, دار الفارابي, ٢٠٠٦.
٧- محمد منذر جلال, السياسة المائية التركية في حوض دجلة والفرات وتداعياتها على العراق.
٨- منذر حذام, الأمن المائي العربي, الواقع والتحديات, بيروت, ٢٠٠١.
٩- ناجي علي فرج, المياه في العلاقات العربية التركية, المركز العربي للأبحاث.
١٠- اليشع كالي ، خطة المياه في الشرق الأوسط ، نشرة معرفة مركز الفالوجا للدراسات والنشر ، القاهرة، ١٩٩١

ثانياً: المجلات والدراسات

١- إبراهيم حسن حميدة, مشاكل مصادر المياه في الوطن العربي.
٢- محمد محمود يوسف, حرب المياه في العالم العربي بين التحديات الاقتصادية والأطماع السياسية, وكالة أنباء للأخبار, ٢٠١٢.
٣- خالد عبد الرحمن, معاهد وستالفيا, مجلة ريماك للعلوم الإنسانية, ليبيا, ٢٠٢٠.
٤- إبراهيم أحمد سعيد, الأمن المائي العربي وإستراتيجية الاكتفاء الذاتي من الغذاء في الوطن العربي, مجلة شؤون عربية عدد١١١, سنة٢٠٠٦.

Sources

-١٠Khalil Muhammad Mahmoud, The Water Crisis in the Middle East and Arab National Security, Cairo, 1998.

-١١Abdullah Morsi Al-Aqali, Arab Waters between Danger and the Risks of Dependency, Center for Arab Civilization, 1991.

-١٢Subhi Ahmed Zuhair Al-Adly, The International River, the Concept and Reality in Some Rivers of the Arab Levant, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.

-١٣Malak Shaqalab, The Conflict over Water in the Arab Countries and Neighboring Countries, Al-Wafa Legal Library, Alexandria.

-١٤Dhafer Bin Khadra, Israel and the Coming Water War, Canaan Publishing House, Damascus, 2000.

-١٥George Al-Masry, Israeli ambitions in Arab waters, Arab Studies Center, Paris, 2017.

-١٦Salem Abboud, The Making of Thirst, Al-Kunoz Library, Baghdad, 2020.

-١Athmar Thamer Jamil, Using international rivers for non-navigational purposes.

-٢Ihsan Al-Mufarji, The General Theory of Constitutional Law, University of Baghdad, College of Law, 1990.

-٣Ziad Abdel Wahab Al Nuaimi, The Legal Framework for Utilization of International River Water, Dar Al Nahda, 2018.

-٤Salman Shamran Al-Issawi, The Mesopotamian Water Crisis, Zain Legal Publications, Beirut, 2016.

-٥Issam Al-Attiya, Public International Law, Al-Sanhouri Library, 2008.

-٦Muhammad Al-Arabi Bougherra, Water Battles for a Common Resource for Humanity, Dar Al-Farabi, 2006.

-٧Muhammad Munther Jalal, Turkish water policy in the Tigris and Euphrates basin and its repercussions on Iraq.

-٨Munther Hadham, Arab Water Security, Reality and Challenges, Beirut, 2001.

-٩Naji Ali Faraj, Water in Arab-Turkish Relations, Arab Research Center.

-١٠Elisha Kali, The Water Plan in the Middle East, Knowledge Bulletin of the Al-Faluga Center for Studies and Publishing, Cairo, 1991.

Second: Journals and studies

-١Ibrahim Hassan Hamida, Problems of Water Resources in the Arab World.

-٢Muhammad Mahmoud Youssef, The Water War in the Arab World between Economic Challenges and Political Ambitions, Anba News Agency, 2012.

-٣Khaled Abdel Rahman, Weststavia Institutes, Rimac Journal of Human Sciences, Libya, 2020.

-٤Ibrahim Ahmed Saeed, Arab water security and the strategy of food self-sufficiency in the Arab world, Arab Affairs Magazine, No. 111, 2006.